د.مئير عمور*

عن الرفض الاجتماعي للخدمة العسكرية في إسرائيل

يوجد في اسرائيل وبصورة موازية للاتجاه المركزي النموذجي للخدمة العسكرية الكاملة، مواطنون متحفظون من هذه الخدمة، ووجد هذا التحفظ تعبيره بمعارضة غير مذعنة للتوجهات الرسمية قبل التجنيد وبأعمال خرق التعليمات والنظام العسكري خلال الخدمة. وجد كثيرون من هؤلاء الذين جُندوا رغم التحفظات المعلنة قولاً وعملاً، أنفسهم وفي معظم الأحيان في السجون العسكرية كنتيجة للتغيب أو التهرب من الخدمة العسكرية، وطال تواجدهم كمتهربين من الخدمة أو كمتغيبين عنها في السجون أشهراً غير قليلة. لا تتوفر لدي معلومات موثوقة حول الحجم التاريخي لهذه الظاهرة الاجتماعية، لكن تتوفر لكل مواطن ومواطنة إسرائيلية ولكل جندي أو مجندة معلومات عن هذه الظاهرة سواء من خلال معرفتهم الشخصية أو المعلومات العامة. لقد قررت وصف هذه المجموعة من المتهربين والمتغيبين بصورة دائمة كرافضين اجتماعيين.

توجد وعلى مسافة قريبة جداً من هذه المجموعة الاجتماعية مجموعة غير صغيرة من الجنود والمجندات الجيش يوصف تجنيدهم بأنه تجنيد بالإكراه أو على الأقل بتحفظ، وهذا التحفظ مزدوج الوجه والمغزى، سواء من جانب هيئة التجنيد أو من جانب المجندين والمجندات، وتوجد أيضاً بخصوص هؤلاء هوة نوعية بعلوم الأبحاث. ووصفت هذه المجموعة بالمجندين المتحفظين.

يأتي هذا المقال لعرض عدة حجج بخصوص العلاقات بين المجتمع والجيش في إسرائيل، على طريق مواجهة المعضلة التي يضعها الرفض الاجتماعي والمجندون المتحفظون.

حجتي هي أن التهرب والغياب يتحققان بمستوى رفض اجتماعي، وهذا الرفض الاجتماعي هو نشاط معارضة، وهذه معارضة

* محاضر في قسم العلوم الاجتماعية بجامعة ترنتو/كندا.

الحجة الرئيسة في مقالي هذا هي أن منهجية التصنيف العسكري، تشكل نموذجاً لصورة مصغرة ونسخة طبق الأصل عن منهجية وشمولية المجتمع الإسرائيلي – اليهودي. إن هؤلاء الذين لا يجندون نهائياً من مجموع مواطني إسرائيل وهؤلاء الذين يرفضون التجنيد لهذا السبب أو ذاك، يشكلون تعبيراً عميقاً معاكساً لمعايير الخدمة العسكرية وللمتجندين. والحجة هي أن منطق التصنيف العسكري يشكل بنية تنظيمية وثقافية لتجربة السيطرة الثقافية في إسرائيل

فردية يومية مضادة –للبطولة ومضادة – للدرامية، إنها معارضة أشخاص يقعون على الهامش الاجتماعي في إسرائيل، لأعراف الخدمة العسكرية التي كانت مقبولة لدى معظم أفراد الجمهور اليهودي – الإسرائيلي. وصحيح القول اليوم بأن هذا العرف خاضع لمسيرة تغيرات ونتائج (Peri – ٢٠٠٠) وتوجد وبصورة معاكسة للمعارضة اليومية هذه، عملية الخدمة العسكرية الكاملة وخصوصاً التطوع للخدمة العسكرية الكاملة الإلزامية، كصورة مرآة معاكسة. وبناءً على ذلك ما الذي بالإمكان تعلمه من صورة المرآه هذه؟ ما الذي بالإمكان استخلاصه من آرائهم الخاصة بالالتزام الاجتماعي المذعن، والنشاط الموجه، مقابل الاغتراب الاجتماعي غير المذعن للأطر الرسمية والمشوش على النظام المتبع؟

لا علم لي ببحث اجتماعي حاول تحديد خريطة للمتغيرات الاجتماعية والسياسية لهذه الظاهرة، ومما يثير الاهتمام أيضاً أن الأبحاث المتابعة لـ "حركة الرفض" السياسي في إطار حركات السلام الإسرائيلية، لم توجه ولا حتى السؤال الأكثر بساطة حول العلاقة بين الرفض الاجتماعي والرفض السياسي. وفي الوقت الذي يحصل فيه الأخير على اعتراف اجتماعي وثقافي وعلى أبحاث أكاديمية (Helman ٢٠٠٢، Linn ١٩٩٦) ظل الرفض الاجتماعي بدون أبحاث. ومن هذه الناحية فإن تجاهل المغزى السياسي للرفض الاجتماعي يستمر بتحديد مركزية أعراف الخدمة العسكرية في إسرائيل.

يحول الرفض الاجتماعي معيار "الخدمة العسكرية" إلى متغير، ويعني هذا وجود تغيرات في تصرفات الجنود والمجندات بكل ما له علاقة بهذه المؤسسة الاجتماعية، المألوفة. إن واجب الخدمة العسكرية والجيش كمؤسستين اجتماعيتين تحددان فريضة "إعمل" وتحظران "لا تعمل" على المستوى النموذجي، القانوني السياسي، كانتا وما تزالان خلافيتان. كانت لدى الجيش سبل معالجة مختلفة للرفض الاجتماعي، وأحياناً عبر سياسة توسيع مهامه (role expansion) لتجنيد عدد أكبر من مجموعة المتحفظين أو الرافضين، وأحياناً أخرى تخلي الجيش مسبقاً عن هذه المحاولة (حول توسيع مهمة الجيش أنظر/ي مقال (Ben–Eliezer–c.).

كانت إحدى المتغيرات التي ظلت دائمة، سياسية التصنيف التي اتبعها الجيش الإسرائيلي وتقسيم الجنود والمجندات إلى مجموعات إنجازات وولاء و التزام.

أود ومن خلال تحليل منهجية التصنيف العسكرية المسؤولة عن نشوء فئة اجتماعية للمجندين المتحفظين هذه، تقدير ظاهرة الرفض الاجتماعي. كما أسلفت، لا تتوفر لي معلومات موثوقة حول حجم ظاهرة الرفض الاجتماعي وحول جدواها الاجتماعية أو المتغيرات التاريخية الطارئة على حجمها. تكمن بعض مشاكل البحث في هذه القضية بكون المعلومات والمعرفة القائمة غير قابلة للدراسة بواسطة أدوات تحليل اجتماعي بسبب تحديد هذه المعلومات كأداة عسكرية، ولهذا تتحول بالضرورة أيضاً إلى أسرار اجتماعية. وهذه الحقيقة بحد ذاتها تشكل مسألة بحثية جديرة بالاهتمام. لكن لا توجد أي شكوك حول الوجود الاختياري للرفض الاجتماعي، ويؤكد ذلك وجود السجون.

أود بناءً على ذلك دراسة الفئة الاجتماعية المجندة للجيش والتي تمتاز بمستوى معنويات متدن وتحصل وفقاً لمعايير التصنيف العسكري على تقدير متدن. الحجة الرئيسة في مقالي هذا هي أن منهجية التصنيف العسكري، تشكل نموذجاً لصورة مصغرة

ونسخة طبق الأصل عن منهجية وشمولية المجتمع الإسرائيلي – اليهودي. إن هؤلاء الذين لا يجندون نهائياً من مجموع مواطني إسرائيل وهـؤلاء الذين يرفضون التجنيد لهذا السبب أو ذاك، يشكلون تعبيراً عميقاً معاكساً لمعايير الخدمة العسكرية وللمتجندين. والحجة هي أن منطق التصنيف العسكري يشكل بنية تنظيمية وثقافية لتجربة السيطرة الثقافية في إسرائيل. وباختصار شديد فإن تصنيف الجنود والمجندات لفئات ولمناصب عسكرية يضفي مصداقية على النخبة المسيطرة وعلى الفئة الدنيا المسيطر عليها. إن أحد المتغيرات الضرورية وإن لم تكن كافية للانتماء للنخبة الإسرائيلية – اليهودية المسيطرة، هو الخدمة العسكرية التي تتمتع بالتقدير. وتوجد مميزات كثيرة ومختلفة للفئة الدنيا والمسيطر عليها منها، قومية، واصل عرقي محدد وتواجد طويل في إسرائيل، وعلى العكس من مركزية الخدمة العسكرية المحترمة بالنسبة لمناصب النخبة والسيطرة، فإن للخدمة العسكرية أهمية هامشية في المجموعة التحتية المسيطر عليها، وتشكل الخدمة العسكرية المتحفظة جزءاً فقط من مجمل مميزات أوسع للهامشية الاجتماعية.

لا أتناول في هذا المقال بصورة مباشرة المواطنين الإسرائيليين الفلسطينيين وآخرين لا ينطبق عليهم قانون التجنيد الإلزامي ولا أبحث في المجموعة الواسعة الكبيرة القابلة للتجنيد، لكنهم لا يجندون وذلك من داخل صفوف السكان الأرثوذكس الإسرائيليين – اليهود، وأركز الاهتمام على المجندين المتحفظين وهؤلاء من بينهم الذين يمتنعون بصورة علنية أو ضمنية عن الخدمة العسكرية الكاملة من خلال اتخاذ خطوات غير مذعنة للمؤسسات الرسمية – الغياب والتهرب – خلال الخدمة. وبصورة عامة ينهي هؤلاء فترة خدمتهم العسكرية بعد قضائهم فترة في السجن العسكري. يودع الجيش تحديد فئة المجندين المتحفظين بأيدي جهاز التصنيف والاختيار العسكري، ويطبق هذا الإجراء على جميع المجندين الذين يصلون إلى مكاتب التجنيد اللوائية قبل تجنيدهم للجيش. تشكل ثلاث علامات شخصية العناصر التي يحدد الجيش من خلالها فئات التصنيف: يطلق على المجموعة الأولى مجموعة نوعية (قبا) ويطلق على المتغير الثاني علامة التوجه العام (تسدك) أما العلامة الثالثة الشخصية فيطلق عليها التقسيم النفسي الأولي ـــ(دفر). تعطى هذه العلامات على أساس سلسلة من الإختيارات والمقابلات وتحليل معطيات خلفية المجندين والمجندات المختلفة. ولأن هذه

جنود احتلال في موقع عسكري في غزة

العناصر الاجتماعية للعلامات توصف بسر عسكري، لا تتوفر لدينا معلومات موثوقة تمكن من دراسة مدى صحة وسريان مفعول علامات التصنيف والإختيار هذه. ودون أدنى شك يوجد توافق إيجابي بين الأصل العرقي وتعليم الأبوين وتعليم المجند والمعطيات الشخصية – الاجتماعية الأخرى، وبين مستوى العلامات التي يحصل عليها المجند/ة.

وفقاً للمقتضيات فإن الذين يحصلون على العلامات العالية من هذه الفئات يصنفهم الجيش كأشخاص قد يتسلمون مناصب قيادية وإدارية وأركانية أو كمجندين بالقوة لوحدات مختارة مختلفة.

أما الذين يحصلون على علامات متدنية خلال إجراءات التصنيف العسكري فيوجهون ويخصصون لمناصب ثانوية في الجيش من

يحصل الشرقيون/يات بصورة عامة على علامات متدنية بالمقارنة مع الاشكناز/يات الذين يحصلون عادةً على علامات عالية. ويرفض بعض المجبرين على التجنيد والمجندين المتحفظين هؤلاء الخدمة العسكرية عادةً. ولم يتم صياغة رفضهم هذا في أي فترة من الفترات بصورة علنية وواضحة من الناحية السياسية. وهذا رفض فردي عولج ويعالج في إطار التشويش على قانون التجنيد الإلزامي.

حيث المسؤوليات التي سيتحملونها أو من حيث المواصفات المطلوبة في تعييناتهم. وتعتبر سلطات الجيش المجندين الذين يحصلون على علامات عسكرية عالية مجندين متميزين، أما هؤلاء الذين يحصلون على علامات متدنية فتعتبرهم الهيئة العسكرية مجندين بالإمكان تأهيلهم لمناصب أقل نوعية من حيث الدور الذي يقومون به في الجيش وهؤلاء هم المجندون المتحفظون.

يحصل الشرقيون/يات بصورة عامة على علامات متدنية بالمقارنة مع الاشكناز/يات الذين يحصلون عادةً على علامات عالية. ويرفض بعض المجبرين على التجنيد والمجندين المتحفظين هؤلاء الخدمة العسكرية عادةً. ولم يتم صياغة رفضهم هذا في أي فترة من الفترات بصورة علنية وواضحة من الناحية السياسية. وهذا رفض فردي عولج ويعالج في إطار التشويش على قانون التجنيد الإلزامي.

ومع ذلك من الواضح أن رفض الخدمة رسم حدوداً اجتماعية ثقافية للخدمة الإلزامية. وكان الجيش متيقظاً لظاهرة الرفض، خصوصاً بسبب التقارب الكبير بين الأصل العرقي وبين علامات التصنيف المتدنية والتهرب والتغيب عن الخدمة العسكرية.

وضع هذا الرفض الاجتماعي معضلة أمام سلطات الجيش، وأجبرها الرفض على دراسة خطواتها وتنسيق سياستها وإيضاحاتها في ضوء العلاقة الوطيدة بين الأصل العرقي وعلامات التصنيف المتردية وعدم الالتزام بالإطار العام. أجبر الرفض الاجتماعي العنيف وأحياناً العنيف جداً، الجيش على بحث مشاكل الخدمة بين مجنديه، وحتى لو أجريت هذه الحسابات في إطار بعيد عن آذان وعيون الجمهور وبسرية تامة، فقد كان وجود الرفض الاجتماعي معروفاً. أثار وجود الرفض الاجتماعي وجود فشل بدمج جماعات السكان هذه في الإطار الاجتماعي الإسرائيلي – اليهودي. ووجد هذا الفشل تعبيره بتحطيم آمال اجتماعية، لكنه استوجب القيام بمراقبة اجتماعية تحد من الأحجام الرقمية للظاهرة ومن تأثيرها الاجتماعي. لقد أشار هذا الرفض الاجتماعي، رغم هامشيته، لوجود إمكانيات أخرى للخدمة العسكرية. إن إمكانية الرفض وقول "لا" للخدمة العسكرية.على أساس ما، لكن وبصورة رئيسة على أساس عدم التسليم وانعدام الموافقة، وانعدام الاستعداد، القت بضوء آخر على المجندين والمجندات وأيضاً على الخدمة نفسها. وبناءً على ذلك ما هي المعاني التي أعطيت للخدمة العسكرية؟ ما هي الهيكلية الداخلية للخدمة العسكرية كجزء من الواجبات المدنية العامة، في ضوء الرفض الاجتماعي؟

مغزى الاغتراب

من الواضح أن الرفض الاجتماعي أوجد معضلة أمام معايير الخدمة العسكرية في إسرائيل. لقد رفض مجندون ومجندات مدنيون ومدنيات الخدمة ورأوا بالخدمة العسكرية مضيعة للوقت، وبنظرهم الخدمة تجربة غير جديرة. ورأى بعضهم بالخدمة مسيرة استغلال، ورأى كثيرون بالخدمة عنصراً غريباً في حياتهم. رفض بعضهم، ومن خلال عمل محدد عبر عن عدم موافقته المعيار الاجتماعي الزاعم بأن "هذا حق الخدمة" وأن الخدمة العسكرية هي عنصر مركزي في "التجربة الإسرائيلية" (ميزلس ١). ورفضوا بصورة نهائية الإيضاح الذي رأى بالخدمة العسكرية الإلزامية امتيازاً. يسحب رفضهم غير المتمرد على النظام، البساط من تحت الادعاء الذي وصف الخدمة العسكرية بواجب مشرف، ويرفض النظرة المألوفة القائلة بأن هذه تضحية تُشرف المُضحي.

شعر الرافضون الاجتماعيون بأنهم غير مدينين بشيء للمجتمع الإسرائيلي، واعتبروا المجتمع قوة مناقضة لهم، كما اعتبروا أخلاق المجتمع الإسرائيلي كياناً غريباً لاحقّ له بمطالبتهم بأوقاتهم ومجهوداتهم ومشاعرهم، وكأنهم يقولون بأن الجيش الممثل للمجتمع الإسرائيلي لا يحق له مطالبتهم، وذلك لأن المجتمع لم يعطهم إلا القليل أو لم يعطهم شيئاً، وهذا ما قالوه وفعلوه، أنهم ليسوا مدينين له بشيء. اعتبر المجتمع والجيش بنظرهم سلطة قمعية، وبنظرهم هذا مجتمع غير عادل، ليس فقط لأنهم لا يشعرون أنهم مدينون له. كان اشمئزازهم معلناً لا يقبل التأويل. ونفذ اشمئزازهم هذا من خلال عمل حقيقي، رفض عميق للالتزام ومعارضة مصّرة للأعراف العامة المألوفة في الجيش والمجتمع الإسرائيلي – اليهودي.

يدرس عرض الرفض الاجتماعي من هذه الزاوية "نشاطات" المجتمع ونشاطات الجيش، وهذا العرض يُعنى بالتركيز على نقاط الضعف في المؤسسات التجنيدية وليس بالتركيز على ضعف المجندين المتحفظين. ولا توجد هنا دراسة لأنماط "فشل" أو "ضعف" تصرفات المتهربين أو المتغيبين. ولست معنياً بدراسة عدم ملاءمتهم أو إنعدام إعدادهم أو استعدادات عائلاتهم. وبوجهة نظري توجد ضرورة نظرية لتفسير هذه العظمة وإيضاح المعايير التي حولت بالماضي وربما تحول في المستقبل، وإن يكن باستعداد أقل، الخدمة العسكرية إلى "فيتش" fetish ثقافي. وصلت عظمة الخدمة العسكرية لمسافة بعيدة جداً لدرجة إيجاد صورة لا تدعو لإجراء مداولات حول مغزى الالتزام بالخدمة العسكرية، كان ثقل أعراف الخدمة كبيراً جداً لدرجة تحول الخدمة العسكرية إلى نقطة يتوجب الصمت عنها، لقد تحولت الخدمة العسكرية إلى قيمة بديهية، إلى مفهوم وواقع مقبول، إلى واقع يتجذر لا يحتاج إيضاحات ولا تعليلات. لقد وجدت حالة ثقافية وسياسية واجتماعية انعدام إيضاحها هو بحد ذاته إيضاح لها. ويبدو أننا نواجه اليوم بداية مرحلة سياسية تستوجب مواجهة هذا النموذج الاجتماعي الصامت في الخدمة العسكرية.

هذه النقطة نقطة الصمت الثقافي – الاجتماعي للخدمة العسكرية، الرفض الاجتماعي للمجندين المتحفظين تثير وجوب التحقيق. وحجتي هي أنه بالإمكان القيام بهذا من خلال البحث والتمحيص والسؤال عن هؤلاء الذين أدى مسارهم، مصيرهم و/أو قرارهم إلى انتهاك ما هو مألوف، ومن خلال دراسة نشاطات هؤلاء الذين قرروا العمل بصورة منافية للبديهات، هؤلاء الذين انحرفوا عن الترتيبات المحددة للتفرقات النموذجية، ومن خلال دراسة هؤلاء الذين تحدوا راحة المؤسسة المركزية في الكيان الإسرائيلي – اليهودي، وبصورة رئيسة عرض بين المجندين المتحفظين هؤلاء، وبين أجهزة "إنتاجهم" الاجتماعية، ودراسة المغازي الثقافية لوجودهم بنظر سلطات الجيش والدولة والمجتمع، والسؤال: كيف تحول المجندون المتحفظون إلى جزء بديهي من الحالة الثقافية السياسية للمجتمع اليهودي في إسرائيل، وفي النهاية تقدير كيفية رد هذه المؤسسات على المعضلة التي وضعها أمامهم الرفض الاجتماعي وما هي أساليب السجن التي تبناها الجيش في ضوء وجود الرفض الاجتماعي الهادىء أو الفظ وكيف حدودها.

المنهج الذي اتبعه هو منهج معروف ومقبول في العلوم الاجتماعية وخصوصاً في علم الاجتماع. لا توجد هنا محاولة لتعظيم أو إضفاء رومانسية على الرفض الاجتماعي أو على الرافضين المتحفظين. بل محاولة لفهم ما هو قائم وبديهي من خلال أعمال معارضة بسيطة ويومية لأفراد. اتبع هذا المنهج الدراسي أحد الشخصيات المركزية في علم الاجتماع، هو إميل دوركهايم، وكانت حجته المركزية: إذا أردنا فهم الالتزام الاجتماعي يجب علينا دراسة سلوك غير الملتزمين وإجراء دراسة للأسلوب الذي يرد به المجتمع على عمليات عرقلة القانون، ومحاولة تقدير العلاقات بين نشاطات معرقلي النظام الاجتماعي وردود حراس النظام العام وحراس النظام الاجتماعي. ومن خلال تحليل "خط التماس" بين النموذجية والعرقلة، بالإمكان تقدير ليس فقط خط التماس نفسه بل وأيضاً حجم الهوة التي يتضمنها وأيضاً المضمون الاجتماعي والقضائي والسياسي للترتيبات القائمة. وهذا هو أيضاً المنهج الذي يتبعه باحثون كثيرون يدرسون تاريخ مؤسسات السجون في بلاد مختلفة بدءاً من فوكو و أوبريان، في فرنسا واستمراراً بايغنتيف وانتهاءً بروتمان في الولايات المتحدة.(١٩٧٨، Bothman ٢٠٠٢، Poster ١٩٨٤ Foucault ١٩٧٧، Obrien ١٩٧٨، Ignatie)

أو دراسة خط التماس الإسرائيلي من خلال دراسة الرفض الاجتماعي للإسرائيليين – اليهود الذي يحطمون إحدى المقدسات

المركزية – وإن كانت متزعزعة – الإسرائيلية القائمة: واجب الخدمة العسكرية.

جيش مجتمع أو مجتمع عسكري ؟

جيش الدفاع الإسرائيلي (تساهل) هو المؤسسة الأكثر مركزية في المجتمع الإسرائيلي – اليهودي. الجيش الإسرائيلي هو نتاج خاص للمجتمع الإسرائيلي – اليهودي ولهذا فإن تأثيره ووزنه ببلورة المجتمع الإسرائيلي لا يمكن أن يعتريه الشك (Ben .٢٠٠٢ Ben–Ari: Rosenhek and Maman Eliezer ٢٠٠٢)

تثبت هذه التأكيدات دراسة أي من ميزانيات الدولة أو لجميعها معاً. تحليل "البروفيل" الاجتماعي – التاريخي للنخبة السياسية (Peri ١٩٨٣؛ Maman ١٩٨٣) في إسرائيل ومقارنته بـ "بروفيل" الذين يتواجدون في السجون الإسرائيلية (عسكرية كانت أم مدنية) أو دراسة التمثيل السياسي الثقافي لنساء إسرائيل والتناقضات المتعلقة بالخدمة العسكرية (Izraeli ٢٠٠٢) سيؤكد ثوابت تاريخية – اجتماعية معروفة، تقول بأن النخبة السياسية في إسرائيل تمتاز بالحصرية الجنسية والعرقية والقومية.

هذه الحقائق معروفة لكنها ليست بديهية (كمرلنغ ١٩٩٣)، وجميعها نتاج اجتماعي، ولهذا فإن فهم وزن الجيش يعني فهم شبكة العلاقات المتشعبة، المتبادلة وكثيرة الوجوه القائمة بين العناصر الإقتصادية السياسية، الاجتماعية والثقافية في المجتمع الإسرائيلي، ويتضمن هذا عدم المساواة العرقية بين إسرائيليين وإسرائيليات، يهود، مسلمين، مسيحيين، دروز، بدو وآخرين (سموحه ١٩٨٤ ليسك ١٩٨٤ سبيرسكي ١٩٩٥).

تأثر وتبلور تثبيت اللامساواة العرقية وتقسيم القوى الاجتماعية بين مجموعات نفوذ مختلفة في أوساط يهود – إسرائيلية، من خلال نشاطات الهيئة العسكرية في إسرائيل، ومن المفروض أن يشكل هذا استمرارية منطقية لتأكيد أهمية الجيش في المجتمع الإسرائيلي. يتناول هذا المقال البعد العرقي – السياسي لتأثير الجيش على المجتمع الإسرائيلي. ومع ذلك فإن العلاقات بين العرقية والجنس والمكانة القومية تشكل "شبكة سيطرة" (matrix of domination) (يستوجب فهمها تحليلاً شاملاً للعلاقات المتبادلة هذه)(Collins and Anderson ٢٠٠١) ولا يتناول هذا المقال "شبكة السيطرة" هذه. إن التلخيص الضروري للمداولات يشكل نقطة ضعف كبيرة جداً لهذا المقال. أما المداولات الأكثر شمولاً فستتجاوز إطار مقال واحد في مجلة.

تبدأ تقريباً وبدون استثناء التحليلات الاجتماعية السياسية والثقافية لعلاقات المجتمع والجيش في إسرائيل والتي نحاول تقدير تأثير الجيش على العلاقات العرقية في إسرائيل، حججها بالتأكيد بأنه إضافة لنشاطات الجيش الخاصة بحماية وجود الدولة، فإنه عمل ويعمل كثيراً من أجل المجموعات الفقيرة في المجتمع الإسرائيلي. والمقصود هو أن الجيش يساعد المجموعات الضعيفة من اليهود – الإسرائيليين. يوجد من يؤكد على تعميم اللغة العبرية في سنوات الخمسينيات و "محو الأمية" في سنوات الستينيات (كوهين وعمرني ١٩٨٩) ويؤكد آخرون على مشاركة الجيش في المزج بين المهاجرين وجسر الهوة الاجتماعية (إيرز، شايط، تسور ١٩٩٣) ويعرض آخرون بإعجاب تجنيد رفائيل ايتان رئيس هيئة الأركان لمن أطلق عليهم في فترة لاحقة "شبان رفول" أو مسألة الخدمة الكاملة و الجزئية أو عدم تجنيد أبناء الطبقات الفقيرة للجيش (شرر ١٩٩٦). ويوجد من يؤكدون على تشكيل وحدات خاصة لتأهيل جنود/مجندات، لم يجتازوا "سقف التجنيد" للجيش (مش و دياني ١٩٩٤) أو مهمة الجيش كعميل اجتماعي لـ "الذين بحاجة لعناية خاصة" على حد تعبيرهم (جبلي ١٩٨١). وبإختصار نشر اللغة في الخمسينيات و "محو الأمية" في الستينيات ومعسكر "ماركوس" في سنوات السبعينيات وشبان رفول في سنوات الثمانينيات ووحدة دعم الفئات السكانية الخاصة (مكام) في سنوات التسعينيات تعرض كإكليل وكإثبات لمشاركة مباركة للجيش في العلاقات الاجتماعية والعرقية في إسرائيل.

ويبدو أن إيضاح العرض المتكرر لهذه التأكيدات مرتبط بفرضيتين أساسيتين نظريتين ظهرتا بصورة معلنة ورمزية في جميع المقالات المذكورة أعلاه.

تزعم الفرضية المألوفة الأولى أن الجيش هو كيان "فوق طائفي" أو "خارج عرقي"، أما الفرضية الثانية فتؤكد أن معايير التصنيف وعمل الجيش هي طقوس اختبار النخبة. وإضافة إلى الضرورة التجريبية لدراسة هذه الإثباتات، يبدو بأنها تشكل نوعاً من طقوس

تزعم الفرضية المألوفة الأولى أن الجيش هو كيان "فوق طائفي" أو "خارج عرقي"، أما الفرضية الثانية فتؤكد أن معايير التصنيف وعمل الجيش هي طقوس اختبار النخبة. وإضافة إلى الضرورة التجريبية لدراسة هذه الإثباتات، يبدو بأنها تشكل نوعاً من طقوس التأهيل اللغوي لتجديد مسار تطورات محددة جداً، لذرائع نظرية. ومسار هذه المزاعم يرتكز على تفضيل تقديرات مركزية تقول بأن عمق التعددية (التجزئة) في المجتمع الإسرائيلي يجب النظر إليه بمسار مزدوج، المسار الأول "خارجي" يميز بين اليهود والعرب، والثاني "داخلي" بين اليهود

التأهيل اللغوي لتجديد مسار تطورات محددة جداً، لذرائع نظرية. ومسار هذه المزاعم يرتكز على تفضيل تقديرات مركزية تقول بأن عمق التعددية (التجزئة) في المجتمع الإسرائيلي يجب النظر إليه بمسار مزدوج، المسار الأول "خارجي" يميز بين اليهود والعرب، والثاني "داخلي" بين اليهود (ليسك ١٩٨٤، سموحة ١٩٨٤).

وإذا كان الأمر على هذه الصورة فلا ريب في أن الوزن الاقتصادي للجيش هائل، وإضافة لذلك من الواضح أن الجيش يتدخل بتحديد أنماط مناصب سياسية "مختلفة" لقادة الجيش. لقد ساهم الجيش بتحديد المنزلة الاجتماعية لمجموعات ولأفراد، وساهم الجيش بتحديد مفاهيم رجولية ونسوية كما يتدخل مباشرة بإيجاد تقسيم عمل تقليدي بين الجنسين وبناءً على ذلك ساهم الجيش بترسيخ المؤسسات البطريركية في المجتمع الإسرائيلي وإضافة لذلك توجد للجيش صلة مباشرة باتجاه تقسيم العمل العرقي والقومي.

يساهم الجيش مباشرة بترسيم الحدود الإسرائيلية داخل المجتمع اليهودي – الإسرائيلي وإيضاح الحدود بين يهود إسرائيليين وفلسطينيين مواطنين في إسرائيل. وبناءً على ذلك فإنه ومن جميع الأبعاد الموضوعية سواء أكانت أبعاداً اقتصادية أو سياسية أو ثقافية أو من حيث الأبعاد البارزة العرقية أو القومية، يبدو بأن مركزية الجيش ذات مغزى عميق. ولأن لأنواع رأس المال الناجمة عن العلاقات مع الجيش قيمة تبادل مختلفة في سوق الإمكانيات المفتوح أمام أفراد من فئات اجتماعية مختلفة، ولأن نشاطات الجيش تعطي أو تربح أو تؤصل رأس مال ثقافياً واجتماعياً رمزياً بصورة تباينية بين مجموعات اجتماعية مختلفة (Izraeli ٢٠٠٢:٥) فمن الواضح أنه ليس بالإمكان فهم المجتمع الإسرائيلي وعدم المساواة فيه بدون مركزية الجيش. يشارك الجيش بإيجاد وبالحفاظ وبحق على عدم المساواة في إسرائيل.

إن فهم عدم المساواة في إسرائيل دون إعطاء الجيش وزنه يشبه فهم المد والجزر بدون تأثير القمر.

يبدو لي أنه أن تكون إسرائيلياً – يهودياً يعني أن تشطب الحدود بين الجيش والمجتمع بدرجة لا تعتبر فيها عسكرة المجتمع الإسرائيلي – اليهودي كعسكرة، بل كصفة مدنية خاصة. سأبحث فيما تبقى من المقال، الجذور النظرية والنتائج السياسية الاجتماعية الممكنة لتحديد أن الجيش الإسرائيلي كيان "لا–عرقي".

وبعد ذلك سأحلل مفهوم التصنيف العسكري ومكوناته الاجتماعية وإيجاد فئة اجتماعية وصفتها بالمجندين المتحفظين للجيش.

جيش الدفاع الإسرائيلي ككيان لا – طائفي

رغم عدم وجود إثبات بأن الجيش الإسرائيلي هو كيان "لا طائفي" أو "خارج العرقية" فإن هذا مقبول وبدرجة متساوية لدى جميع الباحثين/ات، ويؤيد كثيرون هذا التأكيد. يعبر هذا التأييد عن ذاته بصورة واضحة في حقائق مختلفة كتبت بالماضي حول علاقات المجتمع والجيش في إسرائيل، ومن أبرزها أعمال بودن و رومانى (Bowden ١٩٧٦ Roumani ١٩٧٧) ومع ذلك لم يتم تناول أبعاد علاقات الجيش والعلاقات العرقية في إسرائيل في مجموعة مقالات جديدة تبحث بالدولة وبالجيش والمجتمع نشرت عام ٢٠٠٢ (Ben–Ari: Rosenhek and Maman ٢٠٠٢).

يعتبر هذا الموقف مقبولاً أيضاً لدى كثيرين من المواطنين اليهود في إسرائيل، "أشكناز" وشرقيين معاً. ويرى كثيرون بالجيش "محمية طبيعية" لا طائفية. درس أحد المقالات القليلة وبدرجة كبيرة من التشكيك سريان مفعول هذه الفرضيات الأساسية، كتبه سموحة (١٩٤٨). قفز سبيرسكي (١٩٩٥) خطوة واحدة أخرى من الناحية النظرية وقال بأنه توجد علاقة مباشرة بين التمهيد في الشبكة التعليمية والتجميع في الجيش وعدم المساواة في المجتمع الإسرائيلي. ووفقاً لسبيرسكي فإن الجيش يشكل مفاعل إنتاج الإسرائيلية ويتم تشخيص الإسرائيلية بناءً على أساس المكانة الطبقية، الطائفية والجنسية والقومية (١٩٩٥). يشكل انعدام تناول مسألة العلاقة بين العرقية والجيش في إسرائيل في مجموعة المقالات المنشورة عام ٢٠٠٢ ("شرقيون في إسرائيل" تحرير شنهاب وآخرين) تغيراً بارزاً، لكنه غير واضح ولا مبرر.

يعرض سموحة في مقاله توجهان لبحث الطوائف والجيش في إسرائيل وينتقد النظرية المسيطرة في إسرائيل ويصفها بالتوجه الثقافي الذي يرى بالعرقية ظاهرة زائلة ونتاجاً حديثاً. ووفقاً لهذا التوجه فإن تأييد العرقية يوصف بتقديس للأنا ذي ارث ثقافي مشترك. يمتاز بهذا التأييد اليهود الذين هاجروا لإسرائيل من دول إسلامية، وذلك أكثر من اليهود الذين هاجروا من أوروبا. وتزعم هذه النظرية المسيطرة، أن العرقية من المفروض إختفاؤها في الواقع الاجتماعي الحديث، ومن المفروض أن تحل محلها هوية قومية موحدة تتجاوز الهويات الثانوية بما في ذلك الهوية العرقية (الطائفية في إسرائيل).

وتنص الفرضية المحصورة هذه على أن التعرض الطويل المدى للهيئات الحديثة "يؤهل" الذين يتعرضون لحداثة أكثر في حياتهم اليومية. تقف في مركز هذا التوجه الأيديولوجية الصهيونية، وبناء الشعب في إسرائيل، أما فرضياتها المركزية فهي أن الصهيونية جمّعت في إسرائيل يهوداً من بلاد ذات أصول وثقافات مختلفة، وتؤدي الإسرائيلية الصهيونية إلى مزج متغيرون ومتغيرات، وأحد "مفاعلات الصهر" المركزية لهذا المزج هو جيش الدفاع الإسرائيلي. ويعبر هذا التوجه على جملة من المكونات النظرية والافتراضية بخصوص الجيش ودولة إسرائيل مثل شبكة التعليم المسيسة، يشكل جراء سريان مفعول التجنيد العام، مفاعل الصهر "المازج للمهاجر". وإضافة لذلك فإن الجيش عفيف وحديث وعقلاني من حيث شبكة تصنيفه، وذلك نتيجة لطابع مهامه – توفر الأمن وحماية الشعب. الجيش مساواتي بتطلعاته عالمي بمنهجية تجنيده ومنفتح أمام المبادرات الفردية، أما المزاعم الرائجة حول الهوة النوعية القائمة بين مجموعات المجندين والمجندات للجيش ومدى توافقهم مع البلاد الأصلية للآباء فأمر زائل، إذ أن الاتصال بين الثقافات في الجيش، كما هو عليه الأمر في المجتمع عامة، سيؤدي إلى المساواة، من خلال نقل المعارف والاتصال والتعارف (أوسموزس) الثقافي. الجيش الإسرائيلي هو جيش الشعب والجيش هو الشعب، وكما قال نائب ضابط الثقافة الرئيسي: الجيش ليس فقط جيشاً، بل وأيضاً مدرسة وطنية (سلومون ١٩٨٢).

يقول سموحة بأن أنلو (Enloe ١٩٨٠) هي التي عرضت النظرية الإستبدالية في العلاقات الاجتماعية والجيش. نظرية أنلو هي توجه دينامي في العلاقات العرقية بصورة عامة وفي علاقات المجتمع والجيش بصورة خاصة، وتزعم أنلو أن التجنيد والتصنيف العسكري والمهام التي يقوم بها الجيش هي جزء من شبكة القرارات السياسية للنخبة السياسية. أما المفهوم المركزي الذي تستخدمه أنلو لتحليل العلاقات في المجتمع والجيش والدولة فهو (Ethnic state security map–Anloe ١٩٨٥:١٥) (خريطة أمن الدولة العرقية) المتركزة بالدولة وبمؤسساتها. وتتضمن هذه المؤسسات قوات – الأمن، لكن يتم التعامل معها ككيان محدد في معادلة القوى السياسية في دولة – الشعب، وتقول أنلو: توجد للنخبة المسيطرة في الدولة خريطة أمن عرقية – سياسية تملي عليها اعتباراتها وأهدافها وأفضلياتها. وليس بالضرورة أن تكون خريطة أمن دولة عرقية (Ethnic state security map) مماثلة لخريطة الأمن الشعبي أو المدني. وتقول أنلو أن خريطة الأمن العرقي – السياسية هذه تمثل شبكة آمال النخبة الحاكمة، بمدى الثقة بالمجموعات العرقية المختلفة، التي تشكل مجتمع الشعب أو مجتمع المدنيين الذي يتضمنه إطار الدولة.

وباختصار، وفقاً للبنية النظرية لأنلو، لا يوجد بالضرورة تماثل بين الدولة والشعب والمدنيين، ومن المحتمل تعمق التباين بين هذه الكيانات، ووصوله أحياناً وفقاً لما يشير إليه المقارن، إلى حد صراعات علنية بينها. وتقول أنلو بأنه توجد أسئلة مفتوحة لدى بحث مدى

إن الفصل التحليلي بين القومية والدولة والنخبة الحاكمة في الدولة، أمر مهم جداً وذلك لأنه قد تكون للسيطرة على المصادر المادية والسياسية للدولة نتائج كبيرة جداً على البنية الاجتماعية والتكوين الطبقي في الأمة والدولة. ويؤكد ذلك الاقتصاد السياسي الإسرائيلي وتاريخ وجود الطبقة المتوسطة الاشكنازية من خلال الملكية الخاصة لمصادر عامة تحت رقابة الدولة (روزنفلد و كرمي ١٩٧٩ سبيرسكي وبرنشتاين ١٩٩٣). وبناءً على ذلك ووفقاً لأنلو، فإن الاعتبارات العرقية قد تظهر في المؤسسات الحديثة للدولة، بما في ذلك ولربما وبصورة رئيسة في الأجهزة المسؤولة عن العنف المشروع: الجيش.

ولاء مجموعات مختلفة للبنية السياسية القائمة، وأن النخبة العرقية المسيطرة على مؤسسات الدولة بحاجة ملحة لإستيضاح من هم هؤلاء الذين بالإمكان الاعتماد عليهم كثيراً ومن هم وبصورة عامة الذين بالإمكان الاعتماد عليهم، ومن هم الذين بالإمكان الاعتماد عليهم تحت شروط معينة، ومن هم الذين ليس بالإمكان الاعتماد عليهم نهائياً أو الذين بالإمكان وصفهم كأعداء للدولة (Enloe ١٩٨٠:١٧) وبناءً على ذلك فإن الثقة والأمانة متغيران اجتماعيان يُحددان وفقاً للمصالح الاجتماعية المنتجة والمحافظة على القوة السياسية – الاجتماعية ويتضمن هذا السيطرة على جيش النخبة العرقية الحاكمة.

إن الفصل التحليلي بين القومية والدولة والنخبة الحاكمة في الدولة، أمر مهم جداً وذلك لأنه قد تكون للسيطرة على المصادر المادية والسياسية للدولة نتائج كبيرة جداً على البنية الاجتماعية والتكوين الطبقي في الأمة والدولة. ويؤكد ذلك الاقتصاد السياسي الإسرائيلي وتاريخ وجود الطبقة المتوسطة الاشكنازية من خلال الملكية الخاصة لمصادر عامة تحت رقابة الدولة (روزنفلد و كرمي ١٩٧٩ سبيرسكي وبرنشتاين ١٩٩٣). وبناءً على ذلك ووفقاً لأنلو، فإن الاعتبارات العرقية قد تظهر في المؤسسات الحديثة للدولة، بما في ذلك ولربما وبصورة رئيسة في الأجهزة المسؤولة عن العنف المشروع: الجيش.

يبدو أن هذه حجة مركزية في مجمل نظرية أنلو لدى تحليلها للعلاقات بين المجتمع والجيش. إن الاعتبارات العرقية ليس بالضرورة أن تكون "مضادة للحداثة"، بل تشكل جزءاً لا يتجزأ من مجمل نشاط الدولة الحديثة. وتؤكد أنلو على استخدام النخبة الحاكمة الاعتبارات العرقية في أجهزة الدولة بما في ذلك المخابرات العامة.

وبناءً على ذلك فإن استخدام العرقية ليس طابعاً ثقافياً تمتاز به وبصورة رئيسة مجموعات هامشية، بل ولربما تكون هذه إحدى النقاط المهمة جداً في عمل أنلو، العرقية أداة عمل سياسية وروتينية لمجموعات النخبة. وينتج عن ذلك أن الفرضيات أو التأكيدات الخاصة بعمق التباين داخل المجموعات اليهودية، وبينها وبين الأقلية الفلسطينية في إسرائيل، ذات أهمية نظرية واسعة جداً.

عمق التعددية الإسرائيلية والإسرائيلي – اليهودي

يُذكر عمق التعددية في المجتمع الإسرائيلي لكنه لا يحلل بصورة كاملة لا في عمل سموحه (١٩٨٤) ولا في تعقيب ليسك (١٩٨٤). وعلى سبيل المثال، تم التطرق إليه بصورة محدودة جداً في حالتي تناول تأثير العمل العسكري ونتائجه على السكان الفلسطينيين – الإسرائيليين. ويبدو أن كلاهما يتفقان على أن العرقية والعلاقات الاجتماعية والجيش في إسرائيل هي مواضيع يهودية داخلية. وتتعلق نقطة إتفاق مشتركة أخرى بالصمت حيال مكانة النساء في الجيش ومغزى الجيش في حياة النساء والرجال في إسرائيل، وبتعريف الرجولة والأنوثة والبطريركية وبتقاسم العمل بين الجنسين في إسرائيل. وفي الوقت الذي يذكران فيه النقطة الأولى، لا تعرض النقطة الثانية بتاتاً في آفاق تحليلاتها. ليست هذه جميع القضايا التي لا تظهر في المداولات حول العلاقات بين العرقية والجيش والمجتمع، إذ برز أيضاً تجاهل "الأرثوذوكسيين" في

الجيش الاسرائيلي: فرن صهر غير محايد

التحليل العرقي لسموحه وليسك.

ووفقاً للإثنين فإن التعددية الإسرائيلية هي تعددية مجزأة، إذ أولاً يوجد تمييز واضح بين يهود وعرب، وثانياً لدى تحليل التعددية الداخلية الإسرائيلية – اليهودية فإن الموضوع الذي يتم تناوله هو "علاقات طائفية" متجاهلين عنصر الجنس أو الدين. ومن البديهي عدم وجود ضرورة لقبول إطار نظري كهذا. وبالتأكيد بالإمكان الإثبات بأن التقسيم بين يهود وعرب هو جزء من شبكة فرضيات أساسية في أيديولوجية سموحة وليسك. وعلى سبيل المثال لو قمنا بتضمين تحليل المجتمع الإسرائيلي وبداخله الفلسطينيين مواطني إسرائيل للنساء – ويتضمن هذا مسائل الجنس – والإتقان الداخلي – اليهودي بين المجموعات الدينية المختلفة، لكان بالإمكان التوصل لإثبات آخر – مغاير لسموحه وليسك – بخصوص عمق التعددية في إسرائيل. قد نتوصل في إطار تحليل شامل كهذا إلى أن مستوى التعددية عميق، لكنه موضوعي، ويختلف عن النتائج المتشابهة التي توصل إليها سموحه وليسك. تصغي التعددية الاجتماعية هذه هيكلية أكثر ثقة لتقسيم القوة في المجتمع الإسرائيلي. لأنه لا يتجاهل، عرباً، نساء أو "آخرين". تظهر عناصر عرقية وطبقية وقومية ودينية في البنية النظرية هذه كأجزاء حيوية في المداولات حول العلاقات المتبادلة بين الجيش والمجتمع في إسرائيل. على سبيل المثال، أن وجود الصراع العرقي بين يهود ووجود الصراع الوطني بين يهود وعرب يجب أن يشكل جزءاً من التوجه النظري الذي يحاول تفسير الصراع العرقي والصراع الوطني. يرتكز الفصل المصطنع هذا بين "طوائف" و "قوميات" على فرضيات لا تبحث الطابع اليهودي للدولة. زعموا بان دولة يهودية تخوض حرباً على عدوها العربي، ويستدعى المدنيون اليهود للخدمة في الجيش والمقاتلون هم الضمانة لوجود المجتمع والدولة اليهودية. وبناءً على ذلك فإن الرجل اليهودي المحارب يُعبّر عن الشخصية و المنصب الأكثر تقديراً، وتحدد بناءً على هذا التحليل أيضاً المكانة الثانوية للنساء وهامشية "غير المحاربين". وعليه فإن هذه هي الفرضية الأساسية لتوجهات الفصل بين "الطائفية" و الوطنية" بين الصراع "الداخلي" و "الخارجي" وباختصار تلك هي التوجهات التي تحدد عمق التعددية عوضاً عن بحثها. وعلى سبيل المثال وفقاً لسموحه فإن التعددية داخل – اليهودية تصبح أكثر إعتدالاً خلال العمليات المتناقضة للجيش وتشكل الخدمة العسكرية رأس حربة للشرعية السياسية لمطالبة الشرقيين بتصفية هامشيتهم الاجتماعية. ويتحقق هذا التوجه والإصرار على الحقوق الاجتماعية من خلال تبني مواقف "يمينية" حيال الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. إن الخروج من الهامشية الاجتماعية "الداخلية" يستوجب تبني أعراف الخدمة العسكرية الوطنية لمواجهة الصراع "الخارجي" وتحدد هذه المواقف مكانة شرقيين كثيرين في موقع متصلب من الصراع "الخارجي" مع الفلسطينيين. اما النتاج النهائي لهذا التحليل فهو: التعددية الداخلية – اليهودية غير عميقة، وذلك على العكس من الموقف المعلن في المقال. تترابط التعددية اليهودية من خلال قيم وأهداف مشتركة وإضافة لذلك تمكن من التحولات الاجتماعية للشرقيين. يقود تحليل سموحة من الناحية العملية إلى موقف يرفض تأكيداته نفسه: بناءً على هذا التحليل فإن الجيش الإسرائيلي لا يعمق الهوات الطبقية والعرقية في إسرائيل. وفي الختام يرفض سموحة بصورة عملية الإطار الفكري لأنلو الذي استخدمه لاحتياجات نظرية.

يمكن أن يتخذ عمق التعددية الإسرائيلية قيمة أخرى إذا تبنينا حجماً آخر من التحليل وأساساً تجريبياً مختلفاً لفهم العلاقات بين الجيش والمجتمع في إسرائيل، سيتخذ عمق التعددية الإسرائيلية بعداً أعمق آخر إذا لم نقيد المجتمع الإسرائيلي بعناصره اليهودية الرجولية، وإذا ضممنا إليه الفلسطينيين مواطني إسرائيل، النساء، اليهود الأرثوذكس. وإضافة إلى ذلك إذا درسنا مسألة الرفض الاجتماعي ومواقف المجندين المتحفظين، ربما يكون بإمكاننا التأكد بأنه لا يوجد تمرد جماعي ضد أعراف الخدمة العسكرية، لكن وبالتأكيد توجد مجموعة ترفض القيام بدور الهامشية الاجتماعية والقبول بالخنوع للصلاحيات الشرعية لسلطات الجيش والمجتمع. ولا ريب في أنه وعلى الأقل من الناحية النظرية فإن الرفض الاجتماعي يهدد أعراف الخدمة العسكرية الكاملة.

يطرح الرفض الاجتماعي تساؤلاً مباشراً وبسيطاً: لماذا تشكل الخدمة العسكرية عرفاً؟ هذا هو السؤال: في ظل أي ظروف يجب على الفرد خدمة الجماعة؟ التغيب والتهرب يضعان معضلات أمام

إذا درسنا مسألة الرفض الاجتماعي ومواقف المجندين المتحفظين، ربما يكون بإمكاننا التأكد بأنه لا يوجد تمرد جماعي ضد أعراف الخدمة العسكرية، لكن وبالتأكيد توجد مجموعة ترفض القيام بدور الهامشية الاجتماعية والقبول بالخنوع للصلاحيات الشرعية لسلطات الجيش والمجتمع.

الأعراف المراقبة للعلاقات المتبادلة بين الفرد والمجموعة، بين الشعب والدولة. تفضل البنية العرقية القائمة عدم تناول هذه الأسئلة بصورة واضحة، وبنظرها فإن الردود الضبابية أفضل من المداولات الحاسمة، لكن المداولات الحاسمة تعرض الرفض الاجتماعي جراء وجوده. يلقي الرفض بظلاله على الامتيازات المرتبطة بالخدمة العسكرية وعلى الأشخاص المركزيين الذي يتمتعون بثمار هذه الخدمة ويتزعزع عالم الامتيازات البديهية، التي تعتبر كطبيعية وحيادية، ويلقي الرفض الاجتماعي بهذه الطبيعة والحيادية في طاحونة القيم والسياسة، وذلك لأن الامتيازات التي تقدم للرجال الاشكناز وللأقلية الرجولية الشرقية "المجتازين" لاختبارات تصنيف القدرات، والإذعان للهيئة الرسمية والولاء لها، تتحول من خلال معضلة الرفض الاجتماعي إلى مكافآت. وتتحول المكافآت إلى إمتيازات لا ضرورة لمصداقيتها. وتعتبر الثروات السياسية لمصادر رأس المال الاجتماعي والثقافي والرمزي غير شرعية ناجمة عن التفضيل وليس على وجه التحديد عن إنجازات أو مجهودات.

ويهتز عالم حكم الموهوبين الذي ترتكز عليه الأسطورة العسكرية ويتمزق الستار الدفاعي المحيط بالإمتيازات الرجولية الاشكنازية – الشرقية، وتبرز المطالبة بأساليب تصنيف جديدة ترتكز على من يستحق أكثر، وما هي الحقوق العالمية التي يوفرها القانون، وما هي حقوق الجنسية وما هي واجبات المواطن حيال الدولة وما هي واجبات الدولة حيال مواطنيها، وتزداد المطالبة بمعايير أخرى لتحديد عناصر القوة في المجتمع الإسرائيلي. وفوق كل ذلك فإن الكشف عن التقسيم لمجموعات عسكرية نوعية الذي يرتكز على نتائج الأفضليات الاجتماعية لمجموعة معينة فقط، والكشف عن هذه الأفضليات المصطنعة هو بحد ذاته كشف عن أسطورة التصنيف العسكري.

أسطورة التصنيف

يروي التصنيف العسكري حكاية، ووفقاً لحكاية التصنيف العسكري، فإن النوعية قائمة بصورة موضوعية وعالمية، إذ توجد لكل فرد "كمية" معينة من "النوعية" خاضعة لمعايير تجريبية وتقوم أجهزة حيادية متوفرة لشبكة التصنيف العسكرية بعملية القياس هذه، ولا توجد لهذه الأجهزة إنحرافات، إنها أجهزة تسجل أرقاماً لوقائع هي طبيعية بأصولها، لأن النوعية معطيات طبيعية وبيولوجية.

يزعمون وجود توافق بين النوعية ومجموعة الإنجازات الفردية، ويعمل الجيش فقط على إخراج الفترة الكامنة وتحويلها عملياً إلى مجموعة كفاءات، ويعطي من خلال مقاييسه ومعاييره، الصفات والتوجهات واللمسات الأخيرة للخامة الشخصية والطبيعية القائمة.

إذا كانت هذه الحكاية صحيحة، فليس من المعقول وجود مجموعة اجتماعية متردية النوعية، أي يوجد تشابه كبير ومنذ أمد بعيد بين النوعية والأصل العرقي. وإذا كان هذا الوضع طبيعياً أو موضوعياً، فالنتيجة هي وجود فشل طبيعي أو جيني لدى المجموعة. وينجم عن ذلك أن هذه الفوارق الطبيعية تؤدي إلى فشل المجموعات، وهذا زعم عنصري. وإذا رفضنا هذا الزعم العنصري يجب أن نوضح الترابط بين الأصول وبين العلامات العسكرية المتدنية. وإذا كانت العلامات مرتبطة بالشبكة التعليمية فسيتضح بأن الجيش يستمر بتطبيق أساليب تدفع بشرقيين وشرقيات كثيرين إلى الهوامش، بالضبط كما تفعل ذلك شبكة التعليم منذ إقامة الدولة.

إن مساهمة الجيش بنسخ تقسيم العمل الاجتماعي مرتبطة بناءً

نواجه من كل زاوية تدرس فيها حقيقة وجود مجموعات متدنية النوعية من جنود ومجندات يوصفون كمجموعات ضعيفة، وجنود ومجندات فاشلين وجنود ومجندات لا ينطبق عليهم شغف التجنيد ويطلق عليهم "بحاجة لرعاية" أو أي مفهوم آخر يجري استخدامه، مشكلة غير قابلة للحل، لا تتوافق مع الفرضيات الأساسية لحكم النخبة والديمقراطية العسكرية الحديثة والمناهضة للعرقية. وباختصار إن وجود مجموعات متدنية وارتباط عرقي دائم أمر غير مستوعب، وأما أن نكون نواجه تفسيرات عنصرية أو مشكلة فهم لماهية الإهمال. وإذا كانت هذه هي حقيقة الأمور فهناك مجال للتساؤل: لماذا يستمر الجيش بسياسة التصنيف هذه؟

على ذلك بأسلوب التصنيف العسكري. إن استخدام "نموذج التصنيف" الذي يؤكد أنه يجب تحديد الجنود وفقاً لكفاءاتهم الحالية وبأدنى حد من الاستثمار (غال ١٩٨٢) هو الأسلوب المركزي الذي عبر عن نسخ العلاقات الطبقية والاجتماعية بين المجموعات العرقية والجنسية اليهودية للمجتمع الإسرائيلي. ويقول غال بالإمكان العمل بصورة أخرى لكن لا يتم تبني سياسة مختلفة جراء اعتبارات متعلقة بنقص الميزانية أو قصر النظر الاجتماعي (غال ١٩٨٢).

نواجه من كل زاوية تدرس فيها حقيقة وجود مجموعات متدنية النوعية من جنود ومجندات يوصفون كمجموعات ضعيفة، وجنود ومجندات فاشلين وجنود ومجندات لا ينطبق عليهم شغف التجنيد ويطلق عليهم "بحاجة لرعاية" أو أي مفهوم آخر يجري استخدامه، مشكلة غير قابلة للحل، لا تتوافق مع الفرضيات الأساسية لحكم النخبة والديمقراطية العسكرية الحديثة والمناهضة للعرقية. وباختصار إن وجود مجموعات متدنية وارتباط عرقي دائم أمر غير مستوعب، وأما أن نكون نواجه تفسيرات عنصرية أو مشكلة فهم لماهية الإهمال. وإذا كانت هذه هي حقيقة الأمور فهناك مجال للتساؤل: لماذا يستمر الجيش بسياسة التصنيف هذه؟

يبدو أن منهجية التصنيف ترسخ صلاحيات الجيش وقادة الجيش، وكنتيجة لذلك جميع هيئة تقسيم القوة الاجتماعية القائمة على شرعية تقديرات اجتماعية تفضل الدور العسكري. ترتكز الصلاحيات الشرعية للجيش بتحديد جنوده ومؤهلاتهم، على عملية الانتقائية الأولى. ويعرض هذا الانتقاء في ضوء دولي، أما من الناحية العملية فإنها انعكاس لميزات المجموعة المتحكمة، وكنتيجة لذلك فإن معالجة المجموعات الضعيفة يشكل مدماكاً في السور المدافع عن الشرعية. ويزعم هذا المدماك بأن المجندين المتحفظين موجودون بصورة طبيعية، وواجب معالجتهم مهمة وطنية. ونقوم بذلك لأننا مسؤولون ذوو نظرة شاملة ولا طائفية.

يلقى الرافضون الاجتماعيون من خلال نشاطاتهم الصامتة الضوء على جميع بنية الشرعية الصهيونية، يزعزع هذه البنية تاريخ الرفض الاجتماعي رغم صمته سنوات طويلة. كان المجتمع الإسرائيلي ومنذ البداية مجتمعاً مدنياً مجنداً لمهام عسكرية متعلقة بحماية وإبقاء الذات (كمرلنغ ١٩٩٣) لكن هذه المهام امتازت بدينامية داخلية أسست بنية طبقية، عرقية و جنسية معينة. نفذ هذا العمل من خلال تحديد دائم للعدو الوطني. ولا يعني هذا أن المضامين الاجتماعية للأفراد الذين يحققون شبكة المصالح الاجتماعية هذه، لا تتغير. وبالتأكيد الاحتمالات قائمة وعلى سبيل المثال إذا فتح الجيش صفوفه أمام شرقيين أكثر أو حتى أمام نساء أو مجموعات دينية مختلفة، لكن الأهم من كل شيء هو أن الإطار الذي يتم فيه الانتقاء والتأهيل لمناصب سيطرة، يستمر بنشاطاته.

يرتكز الانتقاء والتصنيف العسكري على صلاحيات المؤسسة العسكرية لأنها ترتكز بدورها على معايير مثل – علوم في خدمة الجيش والدولة. ويشكل التصنيف والانتقاء أيضاً أساساً لشرعية السياسة وسياسيي الحرب – هذا هو الأساس الاجتماعي لأخلاق الحرب – وهذا أيضاً هو المصدر لموقف تفضيل هؤلاء الذين يديرون مشروع الحرب العسكرية في إسرائيل، والعلوم المرتبطة بمهام الدفاع الوطنية والاقتصاد السياسي والاقتصاد السياسي للمحافظين على الحرب تجد جميع هذه الأمور تعبيرها بجهاز الانتقاء العسكري. لقد وجد وضع يشكل فيه الجيش من الناحية العملية

يعمل الجيش من الناحية العملية تحت ستار الظلام الذي توفره السرية العسكرية. تتوفر لدى قادة الجيش وللذين يحددون السياسة العسكرية أدوات تحديد العلاقات الاجتماعية بين مجموعات سكانية مختلفة في المجتمع الإسرائيلي، لكن لا يوجد لأي مصدر خارج الهيئة العسكرية أي إمكانية لمتابعة مسيرة اتخاذ القرارات العسكرية الخاصة بالسياستين الاجتماعية والثقافية، وأكثر من ذلك لا يمكن الوصول لمصادر المعلومات الضرورية لدراسة السياسات التي تتخذ. يسيطر الجيش على المجالات المركزية للحياة الثقافية – السياسية في إسرائيل ولا تتوفر أي إمكانية لدراسة أو لمعرفة أو لانتقاد نشاطاته.

المنطقة الأكثر محافظة في المجتمع الإسرائيلي، أنه لا يستخدم فقط مفاهيم لا مركزية للنشر على تصنيف الجنود والأعمال في داخل الجيش وتقسيم الوضع القائم في الجيش والقوة السياسية، بل ويستغل الجيش استغلالاً سيئاً الشرعية الاجتماعية الواسعة التي أعطيت له باعتباره السلطة العاملة على الحفاظ على الوجود اليهودي – الإسرائيلي، لقد استغل الجيش حقيقة أن انتقادات العمليات العسكرية تعرض في أحيان متباعدة، ليس فقط لأنها لا تستقبل بترحاب بل وأيضاً لأن مواطنين كثيرين ما زالوا على قناعة بأهداف الجيش ويضعون جل آمالهم عليه.

يعمل الجيش من الناحية العملية تحت ستار الظلام الذي توفره السرية العسكرية. تتوفر لدى قادة الجيش وللذين يحددون السياسة العسكرية أدوات تحديد العلاقات الاجتماعية بين مجموعات سكانية مختلفة في المجتمع الإسرائيلي، لكن لا يوجد لأي مصدر خارج الهيئة العسكرية أي إمكانية لمتابعة مسيرة اتخاذ القرارات العسكرية الخاصة بالسياستين الاجتماعية والثقافية، وأكثر من ذلك لا يمكن الوصول لمصادر المعلومات الضرورية لدراسة السياسات التي تتخذ. يسيطر الجيش على المجالات المركزية للحياة الثقافية – السياسية في إسرائيل ولا تتوفر أي إمكانية لدراسة أو لمعرفة أو لانتقاد نشاطاته. ولا ريب في أن مجمل هذه العناصر تمكن من تحديد دور الجيش من قبل الجيش نفسه، وبناءً على ذلك فإن هذا هو الأساس للتوجه المحافظ، العرقي – المركزي و المتزمت. ولأن هذا الأساس قائم فقد استغلته وبصورة كاملة الهيئة العسكرية والسياسية المسؤولة عن الجيش والدولة.

تستوجب مشكلة الولاء وجود شبكة لتوزيع العلامات على مجموعات مختلفة تشكل المجتمع الإسرائيلي المدني، إن الواقع السياسي يستوجب وجود سلم ولاء عام، وفي هذا الإطار فإن تعريف اليهود كمجموعة بالإمكان الاعتماد عليها كان واضحاً منذ البداية لكنه لم يكن كافياً، إذ توجد داخل المجموعة اليهودية ولاءات جزئية. لقد تم تبني معيار حكم النخبة جراء عدم توفر أي إمكانية لتبن معلن لمعايير عرقية. لقد تمت صياغة هذا المعيار تحت شروط مثل "الإسرائيلي" هو "أشكنازي" وتم تقدير الأشكنازية كإنجاز ثقافي، ويعني هذا أن "الشرقي" هو بالضرورة انتماء عرقي، والرجال الشرقيون كانوا دائماً بمثابة "قدّره ولكن لا تأتمنه". تنغرس جذور هيئة التصنيف العسكرية بهيئة تفضيل عرقي رجولي يهودي.. حددت هذا التفضيل وبلورته النخبة التي سيطرت على الدولة، واستحوذت على هذه النخبة فكرة أمنها، وقامت بترجمة هذا الاستحواذ إلى سلطة في الدولة والمجتمع.

نشر إهداء بخط يد رئيس هيئة الأركان في كتاب "الحلم وتحقيقه: قيادة وعمل في الصهيونية" أصدرته عام ١٩٧٩، هيئة الأركان وضابط الثقافة الرئيسي ووزارة الدفاع ورد فيه: إلى قائد جيش الدفاع الإسرائيلي: الدولة – هي أنت، أنت تحدد مستواها وطابعها في الحاضر ولأجيال. وقع على الإهداء رفائيل إيتان رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي عشية يوم الاستقلال عام ١٩٧٩. وأهدي الكتاب إلى جميع ضباط الجيش الإسرائيلي الذين كانوا يخدمون في الجيش بتلك الفترة ويبدو لي بأن هذا يشكل نهاية ملائمة لهذا المقال.

قائمة المصادر: بيبليوغرافيا.

إيرز يوسف، شبيط يوسي وتسور دوريت ١٩٩٣. "هل توجد لا مساواة طائفية باحتمالات التقدم في جيش الدفاع "الإسرائيلي. مجموت (ل.هـ) (١) صفحة ٢٣-٣٧.

جبلي، اليشبع. ١٩٨١. الجيش كعامل اجتماعي لشبان بحاجة إلى عناية. رسالته النهائية للدكتوراه. القدس: الجامعة العبرية.

غال، ميخائيل. ١٩٨٢. "دمج جنود من مجموعات الضعفاء في الجيش – خلاصة إعتبارات" معرخوت. ٢٨٣. صفحة ٣٦-٤٤.

فلنسكي، عامي ١٩٨٦. تجنيد المجموعات الضعيفة للجيش. القدس: معهد القدس للأبحاث إسرائيل.

كوهين، آريه وعمراني نسيم ١٩٨٩. "تأثير فصل (تعليم أساسي) على الثقة بالنفس لدى المجندين المحتاجين للعناية ". مجموت. (ل.ب) (١) صفحة ٧٥-٨٣.

ليسك، موشيه ١٩٨٣. "نظرية للتداول أم تحديدات مسبقة لمواقف؟". دولة، حكم وعلاقات دولية؟؟ صفحة ٣٣-٣٨.

ميزلس، عوفره ١٩٩٣. الخدمة في الجيش كعنصر مركزي لتطور الشبان في إسرائيل. زخرون يعقوب: المعهد الإسرائيلي للأبحاث العسكرية.

ممن دانيال ١٩٨٩. الوظيفة الثانية لكبار الضباط والنخبة المدنية في إسرائيل: ١٩٧٤-١٩٨٤. القدس: الجامعة العبرية، كلية العلوم الاجتماعية.

مش، روني وديناي، عملية ١٩٩٤. "العلاقة بين أنماط أسر جنود (مكام) وبين التوافق بينها وبين الجيش مجموت (ل.هـ) (٤) صفحة ٣٧٥-٣٨٥.

سبيرسكي، شلومو ١٩٩٥. "تلتقون هناك مع كثير من أبناء جيلكم ..." المدرسة، الجيش وبناء الإسرائيلية. من بذور عدم المساواة. ٧١-١١٧.

سبيرسكي، شلومو ودبوره برنشتاين ١٩٩٣. "من عمل بماذا، ولصالح من، ومقابل ماذا؟ التطوير الاقتصادي الإسرائيلي وتحديد تقسيم العمل الطائفي". المجتمع الإسرائيلي: الأبعاد الإنتقادية. تحرير أوري رام. بربروت، تل أبيب ١٢٠-١٤٧.

سلومون نسيم. "التعليم في الجيش – توجهات دائمة ومسارات تغير" معرخوت تموز ١٩٨٢.

سموحه، سامي ١٩٨٤. "طوائف وجيش في إسرائيل: نظريات للتداول والبحث". دولة، حكومة وعلاقات دولية؟؟ صفحة ٥-٣٢.

كمرلنغ، باروخ ١٩٩٣. "عسكرة في المجتمع الإسرائيلي" نظرية وإنتقاد (٤).

روزنفلد، هنري وشلوميت كرمي ١٩٧٩. "خدمة كاملة، جزئية وعدم تجنيد أبناء الطبقات الفقيرة للجيش الإسرائيلي – المشكلة ونتائجها". مجتمع ورفاه. مجلة تصدر كل ثلاثة أشهر متخصصة بالعمل الاجتماعي (١) صفحة ٧-٣١.

Ben-Eliezer Uri. "From Military Role-Expansion to Difficulties in Peace-Making: The Israeli Defense Forces 50 Years On" in Military: State and Society in Israel: Theoretical and Comparative Perspectives. Eds. Mamn Daniel: Ben-Ari Eyal and Rosenhek Zeev. New Brunswick (USA) : Transaction .172-Publishers. 2002 pp. 137

Bowden Tom. Army in the Service of the State. Tel Aviv: .University Publishing Projects. 1976

Enloe H. Cynthia. Ethnic Soldiers: State Security in Divided .Societies. Athens: The University of Georgia Press. 1980

Foucault Michel. Discipline and Punish: The Prison. New .York: Vintage Books. 1979

Helman Sara. "Citizenship Regime: Identity and Peace Protest in Israel" in Military: State and Society in Israel: Theoretical and Comparative Perspectives. Eds. Mamn Daniel: Ben-Ari Eyal and Rosenhek Zeev. New Brunswick (USA): .318-Transaction Publishers. 2002 pp. 295

Ignatieff Michael. Just Measure of pain: the Penitentiary in new York: Columbia .1850-the Industrial Revolution: 1750 .University Press 1978

Izraeli N. Dafna. "Paradoxes of Women's Service in the Israel Defense Forces" in Military: State and Society in Israel: Theoretical and Comparative Perspectives. Eds. Mamn Daniel: Ben-Ari Eyal and Rosenhek Zeev. New Brunswick (USA): .238-Transaction Publishers. 2002 pp. 203

Linn Ruth. "Conscientious Objection in Israel During the .511-War in Lebanon" Armed Forces & Society. 12 (1986): 489

O'brien Patricia. The Promise of Punishment: Prisons in Nineteenth Century France. Princeton: N.J.: Princeton .University Press. 1982

Peri Yoram. "Civil-Military Relations in Israel in Crisis" in Military: State and Society in Israel: Theoretical and Comparative Perspectives. Eds. Mamn Daniel: Ben-Ari Eyal and Rosenhek Zeev. New Brunswick (USA): Transaction .136-Publishers. 2002 pp. 107

Between Battles and Ballots: Israeli Military in Politics. .--- .Cambridge: Cambridge University Press. 1983

Poster: Mark. Foucault: Marxism and History: Mode of Production Versus Mode of Information. Cambridge: Polity .Press: 1984

Rothman J. David. The Discovery of the Asylum: Social Order and Disorder in the New Republic. Revised Edition. .New York: Aldine de Gruyter. 2002

Fourth edition. Toronto: Wadsworth Anderson L. Margaret and Patricia Hill Collins. Race: Class: and Gender: .An Anthology. Thomson Learning: 2001

Ben-Ari Eyal: Rosenhek Zeev and Maman Daniel. "Introduction: Military: State and Society in Israel: An Introductory Essay" in Military: State and Society in Israel: Theoretical and Comparative Perspectives. Eds. Mamn Daniel: Ben-Ari Eyal and Rosenhek Zeev. New Brunswick .39-(USA): Transaction Publishers. 2002 pp. 1

عن «العبرية»